تعزيز آليات مكافحة الفساد كوسيلة لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة تحليلية لحالة الجزائر

Strengthening anti-corruption mechanisms as a means to stimulate foreign direct investment - Analytical study of the case of Algeria –

ط.د. عاشوري حنين[1] / **مخبر** Ecofima، **جامعة** 20 **أوت** 1955 **سكيكدة** (**الجزائر**)، *h.achouri@univ-skikda.dz*

د. أوضايفية حدة / **مخبر** Ecofima، **جامعة** 20 **أوت** 1955 **سكيكدة** (**الجزائر**)، *h.oudaifia@univ-skikda.dz*

تاريخ الاستلام: 2021/09/16 تاريخ القبول: 2021/11/22 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل الحد من إنتشار ظاهرة الفساد خاصة بعد إتساع نطاقه ليشمل كافة الأجهزة والمعاملات الأمر الذي إنعكس سلبا على جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني قصورا في التجسيد الفعلي للآليات التي وضعتها في مجال مكافحة الفساد إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها في تحقيق إنتعاشا في معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خاصة نحو القطاعات الغير طاقوية، وعليه لابد من أن ترافقها جملة من التعليمات لخلق بيئة عمل نظيفة خالية من الفساد تجعل المستثمر الأجنبي في مأمن من أي مخاطر قد يخلفها الإستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: فساد، إستثمار الأجنبي المباشر، مكافحة الفساد، جزائر.

تصنيف JEL: D73، F21.

***Abstract*:**

The aim of this study is to highlight Algeria's efforts to curb the spread of corruption, especially after it has been extended to all organs and transactions, This has had a negative impact on its attractiveness to foreign direct investment. The study found that Algeria suffers from shortcomings in the actual embodiment of the mechanisms it has put in place in the field of anti-corruption, but that its role in achieving a recovery in the rates of incoming foreign direct investment cannot be ignored, especially towards non-energy sectorsAccordingly, it must be accompanied by a set of instructions to create a clean work environment free of corruption that makes the foreign investor safe from any risks that investment in Algeria may leave.

Keywords: *corruption; foreign direct investment; anti-corruption; Algeria.*

Jel Classification Codes : D73, F21.

[1] **المؤلف المرسل:** عاشوري حنين، الإيميل: ***h.achouri@univ-skikda.dz***

I - تمهيد :

أدت الأحداث التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات من القرن الماضي إلى خلق مساحات خصبة للتجاوزات والممارسات غير المشروعة، مما شجع على استفحال ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري على كافة الأصعدة، وقد نتج عن ذلك خلق صورة سيئة عن الجزائر في أذهان المجتمع الدولي عامة، والمستثمر الأجنبي خاصة حيث ترى في هذا الأخير السبيل لتمويل ودعم التنمية بها للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

حاولت الجزائر تجنيد جهودها لكبح مد الفساد من خلال وضعها لجملة من الآليات التشريعية والمؤسساتية تماشيا مع توصيات الهيئات والاتفاقية الدولية التي كانت من بين الدول السباقة للمصادقة عليها، إلا أنها على أرض الواقع قد عرفت قصورا في مكافحة الفساد الذي تزايد بوتيرة متسارعة قلصت من جاذبية بيئة الأعمال الجزائرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لازالت تتدفق بمعدلات محتشمة متركزة أساسا في قطاع المحروقات. وبناءا على ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

1.I- إشكالية البحث :

كيف يمكن لتعزيز آليات مكافحة الفساد من تشجيع وتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يعنى بالفساد إنطلاقا من أسبابه وآثاره على التنمية؟
- ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر إنطلاقا من محدداته ومؤشراته؟
- كيف يؤثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم الآليات لمكافحة آثار الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أوجه القصور في آليات مكافحة الفساد في الجزائر وكيفية تعزيزها؟

2.I - فرضيات البحث : وللإجابة على الإشكالية السابقة تم إعتماد الفرضية الرئيسية التالية :

✓ يبقى لتعزيز آليات مكافحة الفساد في الجزائر دورا محتشما وغير كاف من أجل تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر نحوها.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية:

- يعد الفساد ظاهرة سلبية تعاني منها أغلب الإقتصاديات.
- يعد الإستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم لتمويل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يؤثر الفساد تأثيرا سلبيا على عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- يحتاج جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بيئة مشجعة ومحفزة للإستثمار فيها.
- الآليات التي سخرتها الجزائر لمكافحة الفساد تبقى هزيلة.
- تبذل الجزائر جهود متواصلة لتفعيل آليات مكافحة الفساد.

3.I - أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى :

✓ بيان ماهية الفساد إنطلاقا من مفهومه وأسبابه وآثاره.

✓ بيان ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر إنطلاقا من مفهومه، محدداته وأهم مؤشراته.

✓ بيان علاقة الفساد بالإستثمار الأجنبي المباشر.

✓ بيان أهم الآليات والجهود لمواجهة آثار الفساد خاصة على تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر.

✓ الكشف عن أوجه القصور التي عرفها التطبيق العملي لجهود مكافحة الفساد في الجزائر.

إقتراح الحلول التي من شأنها تفعيل آليات مكافحة الفساد في الجزائر بما يحقق مناخ إستثماري نظيف جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر.

I.4. - أهمية البحث :

تكمن أهمية الموضوع نظرا لكون الفساد اليوم أصبح ظاهرة عالمية تهدد أمن الدول وإستقرارها على كافة الأصعدة، مما يعقد مهمة الدول النامية والتي من بينها الجزائر في تنفيذ برامجها التنموية نتيجة تراجع مصادر التمويل الخارجي المتمثلة أساسا في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تكمن أهميته في بيان وضعية الإستثمار الأجنبي في ظل الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال مكافحة الفساد.

I.5. منهجية البحث: تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالنظر إلى مختلف الأطر النظرية للفساد والإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بهما وتحليلها، ثم إستخلاص النتائج التي تؤدي إلى إتخاذ القرارات المناسبة.

II- الإطار النظري للفساد والاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر الفساد من السمات البارزة للمجتمع الدولي، الأمر الذي عقد من مهمة بعض الدول في اللحاق بالركب الحضاري خاصة فيما يتعلق بجذب الإستثمار الأجنبي كمصدر خارجي لتمويل عملياتها التنموية حيث أكدت العديد من الدراسات أن الفساد يقلص من فرص الإستثمار نتيجة المخاطر التي يمكن أن يتحملها المستثمر الأجنبي جراء إقامة مشاريعه في بيئة غير مستقرة.

II- الإطار النظري للفساد :

يعتبر الفساد من المواضيع التي لاقت إهتماما بالغا من الباحثين بإختلاف توجهاتهم، حيث حاول كل منهم تشخيص هذه الأفة التي أجمع أغلبيتهم على سلبيتها نظرا للأثار المدمرة التي تخلفها سواء على الفرد أو المجتمع من جميع نواحي الحياة وذلك من أجل الوقوف على الأسباب التي قد تهيأ الطريق أمام ممارسة الفساد.

II- 1- تعريف الفساد :

تعددت تعاريف الفساد الأمر الذي حال دون الوصول إلى تعريف يحظى بقبول عام، إلا أنه عمليا فالتعريف الغالب والأكثر رواجا هو الذي ينظر إلى الفساد على أن:"كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي" (فهمي محمود، 2006، صفحة 36).

وبالرجوع إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية فإنها لم تختلف عن نهج اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد فقد عرفت الفساد بأنه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر" (محمد معابرة، 2011، صفحة 73).

II- 1-2- أسباب الفساد : تتمثل فيما يلي : (يونس المصري، 2012، صفحة 08، 09)

- غياب الوازع الديني والأخلاقي.

- نظام سياسي إستبدادي يقوده زعماء فاسدون.
- إجراءات طويلة ومعقدة.
- الجمع بين المال والسلطة مع سوء استخدامها.
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- قضاء فاسد مما يؤدي إلى غياب العدالة في الجزاءات والعقابات.
- غياب الشفافية والإفصاح وتعمد إخفاء المعلومات.
- غموض القوانين واللوائح وكثرة الثغارات التي يمكن من خلالها التملص من العقاب.
- ضعف الرقابة والمحاسبة والمساءلة وإعتماد نظم محاسبية غير ملائمة.
- تجاهل الشكاوى والتظلمات التي يرفعها عامة الناس.

II- 1-3- آثار الفساد : يشكل الفساد أخطر معيق للتنمية نظرا لتأثيره السلبي على مختلف الجوانب التي ترتكز عليها ، لعل من بين تلك التأثيرات مايلي: (التنيه، 2009 ، صفحة 28-30)

- **خفض الإيرادات العامة وزيادة النفقات**: ويحدث ذلك في حالات زيادة المدة الزمنية في إنجاز المشاريع، أو التهرب من دفع الضرائب.
- **التقليل من النوعية والجودة والكفاءة**: وهذا يرجع للمحاباة في منح المناقصات حيث قد ترسو على موردين غير أكفاء مما قد ينعكس على نوعية السلع التي يقدمونها التي قد تكون رخيصة ورديئة.
- **حجب الإنفاق العام عن المجالات مطلوبة**: وهذا ينشأ نتيجة توجه الموظفين إلى المشاريع العملاقة وإلى شراء أسلحة متطورة عالية الكلفة مما يستنزف مبالغ كبيرة من خزينة الدولة قد يجعلها عاجزة عن تلبية باقي النفقات الضرورية التي يطلبها أفراد المجتمع.
- **الإرتباك في تخصيص الموارد**: من خلال فشل الدولة في إدارة السوق لعدم قدرتها على فرض الرقابة.
- **تخفيض نوعية الإدارة وتشويه سوق العمل**: إن المحسوبية في التوظيف تؤدي إلى إضطراب إجراءات التوظيف والترفيع والتعيين في القطاع العام.
- **زيادة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل**: نتيجة حرمان الفقراء من حقوقهم الطبيعية كالتوظيف.
- **إنتشار ثقافة الفساد**: حيث يصبح الموظف العادي يعتبر الرشوة كحق أو صدقة يدفعها القادر للمحتاج، وهذه الثقافة خطيرة على المجتمع وعلى علاقات الأفراد.
- **فقدان الثقة بين أفراد المجتمع**: نتيجة هشاشة الوضع الداخلي مما يضعف الدولة في مواجهة الخارج.

II - 2- الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر :

أدى تحرير حركة رؤوس الأموال إلى زيادة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للتمويل الخارجي للعديد من البرامج التنموية في الدول النامية، وهذا يتطلب من هذه الأخيرة تهيئة بيئتها الإستثمارية الداخلية كما ونوعا حتى تتماشى مع المتطلبات التي من شأنها جذب المستثمر الأجنبي لنقل إستثماراته خارج حدود دولته الأم.

II- 2-1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف بأنه: "نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر" (الشمري و كريم حمزة، 2015، صفحة 168)، ووفقا لهذا التعريف فالمصلحة هنا تكون طويلة الآجل بين المؤسسة والمستثمر المباشر يتمتع فيها هذا الأخير بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. وهو بذلك يتفق مع تعاريف كل من **صندوق النقد الدولي**، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD**، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**.

من خلال التعريف السابق يتضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن إستثمار المحفظة لكونه يعبر عن تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كامل رأس المال في مشروع معين، مما يخوله الحق في تقاسم إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار (محمد خالد، 2014، صفحة 318، 319). ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالخصائص التالية: (شلغوم، 2012، صفحة 19)

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فروع لها.
- ألا تقل مساهمتها عن 10% من رأسمال المؤسسة الجديدة أو القائمة.
- إقتراض طويل المدى.

II- 2-2- أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر : يعود الإستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة بجملة من الفوائد أهمها مايلي : (عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، صفحة 31، 32).

- مصدر تمويل خارجي هام للدول النامية ذات الدخل المتوسط.
- توفير التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية.
- زيادة إستخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمل في الدولة المضيفة.
- المساعدة في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي من خلال نشاطه في القطاعات الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات.
- دعم ميزان المدفوعات للدول المضيفة ومساعدتها على سداد ديونها الخارجية

II- 2-3- محددات الإستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل أهمها فيما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة:

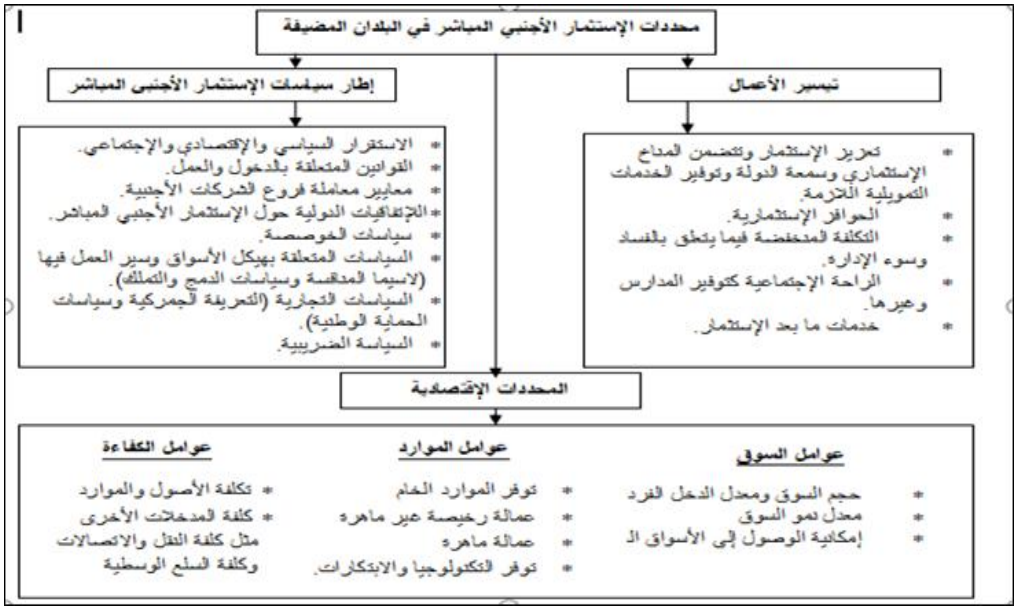

المصدر: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص68.

من خلال الشكل يمكن بيان ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالآتي: (حمد حسين الجبوري، 2014، صفحة 69-72)

- **إطار سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر:** وتتمثل أساسا في الإستقرار السياسي، حيث كلما كان النظام السياسي القائم مستقر ويتمتع بالحرية وإحترام حقوق الإنسان ويحظى بالتأييد العام فإن ذلك يزرع الأمان في نفوس المستثمرين الأجانب بما يدفعهم على الإقدام على الإستثمار خارج حدود دولتهم.
- **التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين:** وتتعلق بالتسهيلات والحوافز والضمانات التي تمنحها الدولة للمستثمر الأجنبي.
- **المحددات الإقتصادية:** وتتمثل في حجم السوق وإمكانية الوصول اليه ومدى قربه من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

II- 2-4- مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر : يقوم المستثمر الأجنبي قبل الإستثمار في دولة ما من دراسة مدى ملاءمة مناخ الإستثمار لتلك الدولة، وذلك من خلال دراسة وضعيتها ضمن مجموعة من المؤشرات الدولية التي تقوم بوضعها جملة من المؤسسات المتخصصة، والتي يتمثل أهمها فيما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهم المؤشرات الدولية لبيئة الإستثمار الأجنبي المباشر:

المؤشرات الدولية	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الحوكمة	مؤشر التنافسية الدولية	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	مؤشر الحرية الإقتصادية
المنظمة الصادرة	منظمة الشفافية الدولية منذ 1979	البنك الدولي	المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 1979	البنك الدولي منذ 2005	مؤسسة هيرتاج وصحيفة وول ستريت منذ 1995

مكونات المؤشر	**يستند إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة لرصد المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترض مشاريعهم.**	**يضم 6 مؤشرات فرعية هي:** حكم القانون، ضبط الفساد، حق التعبير والمساءلة، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، الاستقرار السياسي.	**يضم 12 ركيزة:** المؤسسات، البنية التحتية، إعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصال، إستقرار الاقتصاد الكلي، الصحة، مهارات، سوق المنتج، سوق العمل، نظام مالي، حجم السوق، دينامكية الأعمال، القدرة على الإبتكار.	**يرتكز على 10 مؤشرات هي:** تأسيس المشروع، إستخراج التراخيص، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، نفاذ العقود، إغلاق المشروع.	**يستند إلى 10 عوامل تضم 50 متغيرا تشمل:** حرية التجارة، السياسات الضريبية، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الإستثمار، حرية تأسيس الأعمال، وضع سوق العمل، حقوق الملكية الفكرية، التحرر من الفساد الحرية المالية
دليل المؤشر	100-0 حيث: 0 درجة فساد عالية 100درجة شفافية عالية	-0.25-0.25 حيث: 0.25- أدنى قيمة 0.25 أعلى قيمة	7-1 حيث: 1 تنافسية صعبة 7 تنافسية مرتفعة جدا	تدل المرتبة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح	100-80 حرية كاملة 79.9-70 حرية شبه كاملة 69.9-60 حرية متوسطة 59.9-50 حرية ضعيفة 49.9-0 حرية منعدمة

المصدر: إعداد الباحثتين بالإعتماد على: سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، 2015، ص ص 15-24.

III- **العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر:** من حق المستثمر الأجنبي الإطمئنان لمناخ الإستثمار الخاص بالدولة التي سينقل إستثماراته إليها، فمهما توفرت له التسهيلات الأساسية فسيظل مترددا مؤشرات الفساد مرتفعة فيها، فهذا الأخير يرسل إشارة إلى المستثمرين بأن سيادة القانون غير مطبقة في هذه الدولة (بوستة، 2020، صفحة 1211) وفي هذا الإطار توجد وجهتا نظر مختلفتين تشرحان هذه العلاقة، وجهة النظر الأولى تشير إلى أن الفساد على المدى القصير يرفع تكلفة الإستثمار الأجنبي للشركة، منذ ذلك الحين:

- يتعين على الشركات دفع رشاوي على غرار الضرائب.
- زيادة عائدات البحث عن الريع بدلا من الحافز على العمل المنتج.
- يتعين عليهم تحمل مخاطر إضافية متعلقة بالعقد لأن عقود الفساد ليست قابلة للتنفيذ في المحاكم.
- يقلل الفساد من إنتاج المدخلات العامة على سبيل المثال البنية التحتية مما يقلل من جاذبية البلد.

في المقابل هناك من يرى أن الفساد في الدول البيروقراطية يمكن أن يساعد الشركات الأجنبية في تسريع المعاملات وحتى الحصول على عقود حكومية عن طريق دفع الرشوة للمسؤولين. (Y.Fahad & Ahmed, 2016, p 03)

IV- **إستراتيجيات مكافحة الفساد:** محاربة الفساد أحد المباديء التي تتبناها المنظمات الدولية والدول، وذلك بسبب التكلفة الكبيرة للفساد في مختلف المجالات الاقتصادية والإجتماعية، ونتيجة لذلك أصبحت محاربته

عنصرا مهما في برنامج أغلب الحكومات والمنظمات الدولية حيث خصصت البرامج وأقرت التشريعات والقوانين وأنشئت العديد من المنظمات لمحاربة الفساد (بن عبد الله البسام، 2016، صفحة 73، 74)، ويمكن إجمال أبرزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الفساد:

الجهود الدولية		الجهود الوطنية
المنظمات الدولية	الإتفاقيات الدولية	
-**منظمة الشفافية الدولية:** هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1993 مقرها ألمانيا، تعمل لخلق دعما شعبيا لبرامج محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة على المسؤولين في الحكومات، ولقد تمكنت من تأسيس أكثر من 90 برنامجا وطنيا وتطوير وتطبيق عدة أدوات إبداعية لمحاربة الفساد وإكتشافه. -**البنك الدولي:** من خلال حملته ضد الفساد عمل على مساعدة الدول على تحسين طريقة الحكم للتقليل من الآثار السلبية للفساد على التنمية، كما قام في عام 1996 بدراسات عن الحوكمة ضمت ستة أبعاد لأكثر من 200 دولة. -**صندوق النقد الدولي:** يعتبر من المنظمات المعنية بالأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج لمباديء الحكم الراشد، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي.	-**إتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد** التي أعتمدت في عام 1996. -**إتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة رشوة الموظفين الحكوميين الأجانب في الصفقات التجارية الدولية** والتي أعتمدت في عام 1997. -**إتفاقية الإتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الفساد** والتي أعتمدت في عام 1997. -**ميثاق القانون الجنائي الأوروبي** الصادر في عام 1999. -**إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** وهي أول صك قانوني ملزم دوليا أعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2003/10/31. -**إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته** بتاريخ 2003/07/11. -**الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد** 2010.	-إستخدام وسائل الإعلام لتوعية المجتمع بخطورة الفساد. -إدراج المفاهيم التي تنبذ الفساد ضمن البرامج التعليمية. -الحث على مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد. -خلق قنوات إتصال فعالة من خلال وضع آليات لإستقبال شكاوى وإقتراحات المواطنين. - وضع عقوبات قانونية رادعة تكون سارية التطبيق على الجميع دون إستثناء. -المراجعة الدورية للتشريعات القائمة وإزالة الثغرات والغموض عنها وتشديد العقوبات على كل من يخالفها. -إعادة النظر في مستوى الدخل فيما يتعلق بموظفي القطاع العام بما يحقق المواءمة بين رواتب الموظفين ومستويات المعيشة وأسعار السلع والخدمات. - إعتماد سياسة التدوير الوظيفي ووضع معايير دقيقة لتعيين وترقية الموظفين في القطاع العام. -إقرار قانون أخلاق المهنة لدعم الوعي السلوكي لدى الموظفين. -وضع عقوبات صارمة وإعادة تقييم الإجراءات التأديبية المعمول بها في الأجهزة الحكومية. -فرض نظام الإفصاح عن الممتلكات. -إستقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتوسيع صلاحياتها مع السماح لها بنشر نتائج التحقيقات المتعلقة بالفساد.

المصدر: إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

- لعفيفي الدراجي وبن الشيخ توفيق، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد –تجربة تستحق التقدير-، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24 و25 أفريل 2018، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص ص 7-11.

- مصطفى يوسف كافي، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 120-126.

V - تقييم تجربة الجزائر في مكافحة الفساد وإنعكاساتها على إستقطاب الإستثمار الأجنبي:

الجزائر من الدول التي أدى الكشف عن قضايا الفساد بها إلى تشويه صورتها، وعزوف المستثمرين الأجانب عن الإقدام على خطوة نقل مشاريعهم إليها، هذا مادفعها إلى تسخير جهودها في مكافحة الفساد إلى أنها تصطدم في الواقع بجملة من العراقيل ساعدت على إستفحال ظاهرة الفساد كما ونوعا في مختلف الميادين المكونة للبيئة الإستثمارية الجزائرية.

V - 1- واقع الفساد في الجزائر: أدت العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر إلى تنامي ظاهرة الفساد وتوسعها مما أدى إلى تشويه بيئتها الداخلية وتنامي الممارسات الغير مشروعة فيها، الأمر الذي جعلها تسجل نسب مرتفعة فيما يتعلق بإنتشار الفساد ضمن مختلف المؤشرات الدولية.

V - 1-1- الجزائر ومؤشرات قياس الفساد: لا توجد معلومات دقيقة عن قضايا الفساد بإستثناء التي تطرقت لها بعض الهيئات الدولية ضمن تقاريرها، وعليه يمكن تقييم جهود مكافحة الفساد في الجزائر من خلال تطورها ضمن مؤشرات منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي.

أ. **الفساد وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:** يصنف هذا المؤشر الصادر عن منظمة الشفافية الدولية 180 دولة وإقليما حسب المستويات المدركة لفساد القطاع العام، وهو يعتمد مقياسا من صفر (الأكثر فسادا) إلى100 (الأكثر نزاهة)، (منظمة الشفافية الدولية، 2020). ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر:

الجدول رقم (03): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 (المقياس: 0-100):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة	28	31	30	32	28	29	29	34
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	36	36	36	33	34	35	35	36

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية لعدة سنوات

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر لا تزال متأخرة في مجال مكافحة الفساد بالرغم من الجهود التي بذلتها المتمثلة أساسا في إصدار أول قانون خاص بمكافحة الفساد الذي تضمن جملة من التعليمات لعل أبرزها إنشاء هيئة متخصصة في الوقاية من الفساد وهذا ما يؤكد وجود إرادة فعلية من طرف الحكومة الجزائرية للحد من الفساد الأمر الذي إنعكس إيجابا عليها وجعلها تغادر دائرة الدول الأكثر فسادا خلال الفترة 2006-2008 بواقع أكبر من 30 درجة، لتعود لها فيما بعد خلال الفترة 2009-2011 بواقع أقل من 30 درجة وهذا نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جراء تداعيات الأزمة العالمية التي عصفت بالإقتصاد العالمي مما هيأ البيئة الملاءمة لتنامي ممارسة الفساد، لتغادرها نهائيا في السنوات اللاحقة نتيجة بعث هيئات جديدة وتعديل وسن تشريعات مكملة في إطار مكافحة الفساد والتي تحققت في ظلها أفضل نتيجة وهي 36 درجة في السنوات 2013، 2014، 2015، 2020.

ب. **الفساد وفق مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي:** يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأساسية التي وضعها البنك الدولي لتقييم الأداء العام للدول في مقياس الحوكمة الدولية، ويتم بناءه إعتمادا على بيانات الحكومات والمنظمات، والإستبانات للمستفدين من الخدمات العامة وآراء المختصين (بن عبد الله البسام، 2016، صفحة 82)، والجدول التالي يوضح وضعية الجزائر:

الجدول رقم (04): تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

(المقياس: –0.25، +0.25):

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القيمة	-0.48	-0.52	-0.56	-0.59	-0.58	-0.52	-0.54	-0.50
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	-0.47	-0.60	-0.65	-0.68	-0.60	-0.64	-0.62	-0.64

المصدر: معطيات البنك الدولي لمؤشر الحوكمة لسنة 2021 على الموقع: www.worldbank.org ،
تاريخ الإطلاع: 14/02/2020، التوقيت: 11:20.

نلاحظ من خلال الجدول تدهور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر إذ يظهر بقيم سلبية بعيدة عن الوضع المتوسط طوال الفترة 2005-2020 في حين يعرف إتجاهها العام تذبذبا طول هذه الفترة وهذا بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد مما يدل على إستمرار تفشي الفساد وتزايده نتيجة ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية وغياب المساءلة وردع الفاسدين، مع تورط العديد من ذوي النفوذ في الدولة في قضايا رشوة وفساد، كل هذه العوامل تجعل الإصلاحات التي تقوم بها الدولة عديمة الفائدة في التخفيف من حدة الفساد في الجزائر.

V - 1-2- واقع الفساد ضمن مؤشرات مناخ الإستثمار: من أجل إستقطاب المستثمر الأجنبي حاولت الدولة تهيئة المناخ الإستثماري من خلال صياغة مجموعة من المزايا ضمن أحكام قانون الإستثمار 16-09 الصادر في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، بالإضافة إلى وضع القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق

بالوقاية من الفساد ومكافحته (بوستة، 2020، صفحة 1211، 1212)، ويمكننا تتبع وضعية الفساد ضمن المؤشرات الفرعية للمؤشرات الخاصة بقياس مناخ الإستثمار كما يلي:

أ. **الفساد ضمن مؤشر التنافسية الدولية:** تراجعت الجزائر بثلاثة مراتب ضمن تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019، ويرجع هذا إلى تراجعها في مجال شفافية الميزانية (المرتبة 116 عالميا)، وفي كل من مجال الرقابة ومعايير الإحصاء ومجال وضع تشريع لمحاربة تضارب المصالح (المرتبة نفسها 131 عالميا)، وفي مجال إنتشار الفساد (المرتبة 96 عالميا) (World Economic Forum, 2019, pp. 50, 51) الذي يعتبر من أهم عقبات ممارسة الأعمال في الجزائر والتي يمكن بيانها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): واقع الفساد وبعض صوره ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الدولية للجزائر:

السنوات	إنتشار الفساد	بيروقراطية حكومية	سوء أخلاقيات العمل
2008	%10.7	%18.2	%3.1
2009	%10.2	%20.1	%2.8
2010	%13.8	%21.1	%5.3
2011	%16	%18.4	%4.3
2012	%14	%20.5	%3.5
2013	%11.3	%17.5	%4
2014	%13.9	%12.6	%5.5
2015	%9.6	%14.2	%5.7

2016	%13.3	%17.5	%5.7
2017	%12.8	%18.9	%4.3

المصدر: تقارير التنافسية الدولية لعدة سنوات

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتشار الفساد يعد من بين أهم العقبات التي تواجهها الجزائر إذ يظهر بنسب معتبرة لا تتجاوز عتبة 16% وهي أسوء نتيجة عرفتها سنة 2011 أما أفضل نتيجة سنة 2015 بواقع 9.6%، وتعتبر البيروقراطية الحكومية من بين صور الفساد الأكثر إنتشارا في الجزائر حيث بلغت أقصاها سنة 2010 بواقع 21.1% في حين سجلت أفضل نتيجة لها سنة 2014 بواقع 14.2%، أما فيما يتعلق بتجاوز الفرد لأخلاقيات العمل فنسبتها ضعيفة لا تتجاوز عتبتها 5.7% وهي أكبر قيمة مسجلة سنة 2015، 2016.

ب. **الفساد ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:** تشكل البيروقراطية والإفراط في طلب عدة وثائق ضمن ملف الإستثمار من الأمور التي ترهق المستثمر الأجنبي وتجعله يتخلى عن الإستثمار في الجزائر، وحسب تقارير البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال فإنه بالرغم من تواجد الجزائر في مراتب متأخرة، إلا أنها إستطاعت تحسين بيئة أعمالها (قويدري و بلغيث ، 2021، صفحة 542)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): واقع البيروقراطية الإدارية ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر:

المؤشرات	مؤشر بدأ النشاط		مؤشر إستخراج تراخيص البناء		مؤشر الحصول على الكهرباء		مؤشر تسجيل الملكية	
السنوات	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
2006	14	26	25	244	-	-	16	52
2007	14	24	25	244	-	-	15	51
2008	14	24	22	240	-	-	14	51
2009	14	24	22	240	-	-	14	51
2010	14	24	22	240	-	-	11	47
2011	14	24	19	281	6	159	10	48
2012	14	25	19	281	6	159	10	48
2013	14	25	19	241	5	158	10	63
2014	14	25	19	241	5	180	10	63
2015	13	22	18	205	5	180	10	55
2016	12	20	17	204	5	180	10	55
2017	12	20	17	130	5	180	10	55
2018	12	20	19	146	5	180	10	55
2019	12	17.5	19	136	5	93	10	55
2020	12	18	19	131	5	84	10	55

المصدر: تقارير doing bussiness الصادرة عن البنك الدولي لعدة سنوات

نلاحظ من خلال الجدول أن إقامة المشاريع في الجزائر تتطلب العديد من الإجراءات التي تستغرق الكثير من الوقت إلا أن الجزائر قد إستطاعت إلغاء بعض المعاملات وتقليص المدة التي يتطلبها إتمام المعاملات خاصة المتعلقة بالمؤشرات الأساسية التي يتطلبها تهيئة القاعدة الرئيسية لبعث أي مشروع حيث بالمقارنة ما

بين 2006 و2020 نجد أن مؤشر بدأ النشاط كان يتطلب 14 إجراءا خلال 26 يوم وقد أصبح اليوم يتطلب 12 إجراءا خلال 18 يوما، أما فيما يتعلق بإستخراج تراخيص البناء تقلص عدد الإجراءات من 25 إلى 19 إجراءا وبالتالي تقلصت معها المدة الزمنية من 244 إلى 131 يوما، في حين أن الحصول على الكهرباء تم فيه إلغاء إجراءا واحد ليصبح 5 إجراءات إلا أن المدة التي كان يستغرقها تقلصت من 159 يوما إلى 84 يوما، أما تسجيل الملكية بالرغم من إلغاء 6 إجراءات لتصبح 10 إجراءات فقط إلا أنها أصبحت تستغرق مدة أطول مما كانت عليه من 52 إلى 55 يوما.

ج. **الفساد ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية:** تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة ضمن البلدان الـ14 التي تم تقييمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا يعود إلى مؤشر سيادة القانون في الجزائر حيث تسيطر الحكومة على جل الملكية الحقيقية مما يعقد الإجراءات العقارية، كما أن النظام القضائي ضعيف وبطيء التنفيذ ويخضع للضغوطات السياسية وكبار رجال الأعمال، وتتم أغلب المعاملات الاقتصادية في القطاع الغير رسمي المبني على التزوير والرشوة (Miller & other, 2020, p. 113). والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): واقع سيادة القانون في الجزائر لسنة 2020 (المقياس: 0-100):

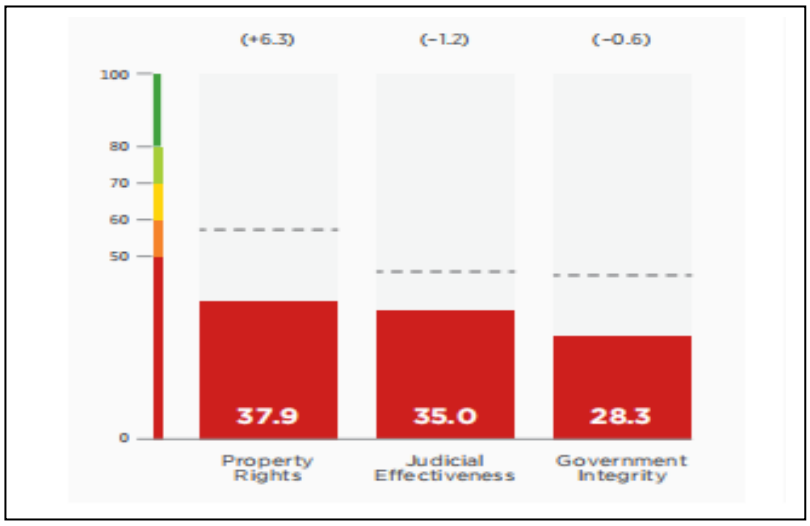

Source : Terry Miller and other ; Index of Economic Freedom2020, op.cit, p113.

من خلال الشكل نلاحظ أن أداء الجزائر لعام 2020 ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سيادة القانون المتمثلة أساسا في حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفعالية القضائية قد كان أقل من المتوسط، حيث لم يتجاوز 50 درجة، وقد عرفت تراجعا قدره 1.2 و 0.6 درجة في كل من مؤشر فعالية القضاء ونزاهة الحكومة على التوالي مقارنة بالعام الماضي لتسجل كل من فعالية القضاء 23 درجة ونزاهة الحكومة 37.9 درجة، وهذا راجع لتزايد الضغوط التي تمارسها السلطة التنفيذية على الجهاز القضائي خاصة وأن هذا الأخير لا يتمتع بالاستقلالية الكافية لأداء عمله بنزاهة وشفافية بالإضافة إلى كثرة الإجراءات القانونية وغموض بعض القوانين وتعقدها وعدم التحديث المستمر لها الأمر الذي يساعد المذنبين على الإفلات من العقاب ومواصلة ممارساتهم الغير مشروعة مما يجعل المواطن يفقد ثقته في الحكومة، وقد رافق ذلك تحسن في مؤشر حقوق الملكية بزيادة قدرها 6.3 درجات مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 37.9 درجة وهذا راجع للقرارات الجديدة التي أصدرتها الحكومة الجزائرية من أجل إعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لتفعيل دوره وإشراكه في النشاط الإقتصادي.

V - 2- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تعتبر البيروقراطية والمحسوبية والرشوة والأسواق الموازية التي يفرضها إنتشار الفساد ضمن الأجهزة الحكومية من العوامل السلبية المعيقة لأية عوامل أخرى إيجابية ممكن أن توفرها الجزائر (جوامع ، 2015/2014، صفحة 394)، وهو الأمر الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في العديد من المؤشرات الدولية بالرغم من الجهودها التي بذلتها في إطار تهيئة مناخ إستثماري نظيف، والشكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تطور ترتيب الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية خلال الفترة (2006-2020):

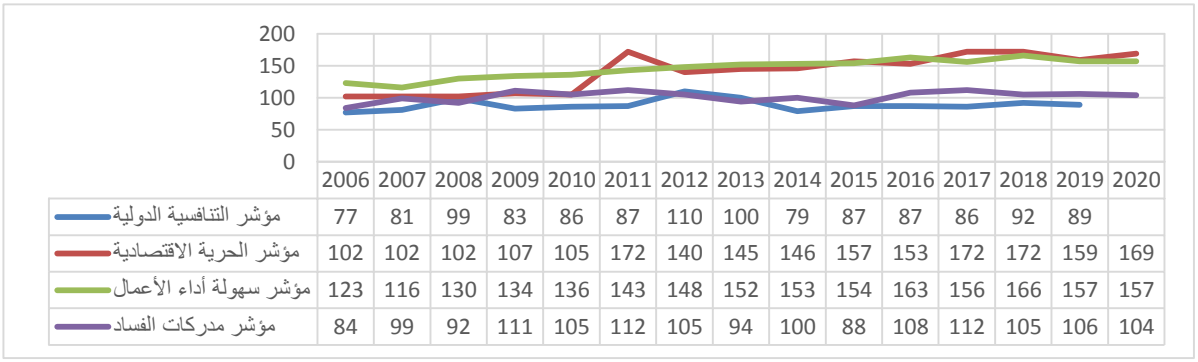

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر التنافسية الدولية	77	81	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89	
مؤشر الحرية الاقتصادية	102	102	102	107	105	172	140	145	146	157	153	172	172	159	169
مؤشر سهولة أداء الأعمال	123	116	130	134	136	143	148	152	153	154	163	156	166	157	157
مؤشر مدركات الفساد	84	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106	104

المصدر: إعداد الباحثتين بالإعتماد على تقارير التنافسية الدولية، وتقارير الحرية الاقتصادية، وتقارير سهولة أداء الأعمال، وتقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد لعدة سنوات.

نلاحظ من خلال الشكل أن أفضل مرتبة حققتها الجزائر على صعيد مختلف المؤشرات كانت سنة 2006 وهي سنة الإنطلاق في حملتها ضد الفساد. وبالرغم من تراجعها في السنوات اللاحقة إلا أنها تمكنت من تحقيق معدلات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2006-2020 مقارنة بالسنوات السابقة، كما حققت إنتعاشا ملحوظا خارج قطاع المحروقات فبلغت تدفقات رؤوس الأموال فيه 1.6 مليار أورو مقابل 1.5 مليار أورو لقطاع الطاقة سنة 2007 (بامحمد، 2016، الصفحات 124-126). ويمكن تتبع تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2006-2020 (الوحدة: مليون دولار):

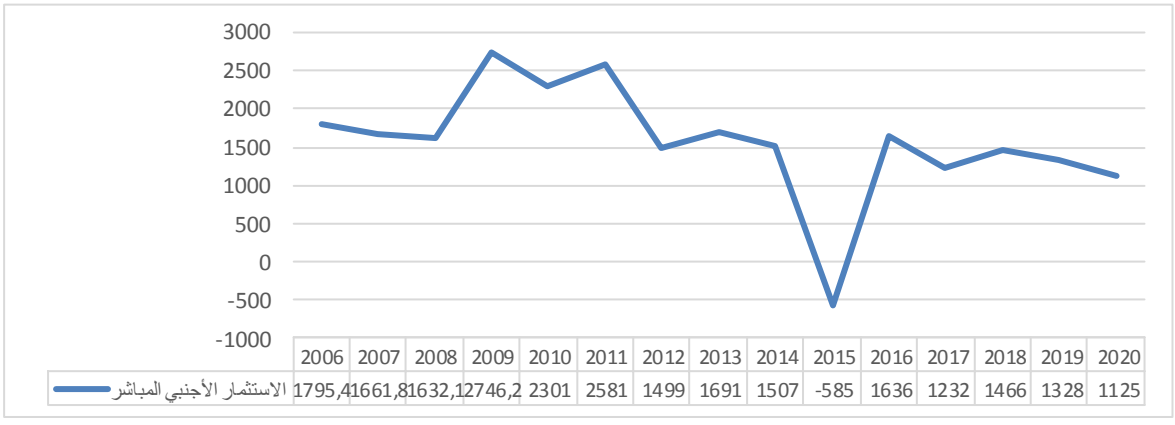

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار الأجنبي المباشر	1795,4	1661,8	1632,1	2746,2	2301	2581	1499	1691	1507	-585	1636	1232	1466	1328	1125

المصدر: إعداد الباحثتين بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي لعدة سنوات

نلاحظ من خلال الشكل أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر تعرف تذبذبا حيث كانت أفضل قيمة له سنة 2009 بواقع 2746.2 مليون دولار وهذا راجع إلى النمو الاقتصادي القوي والمستقر وزيادة الطلب العالمي على النفط والإصلاحات والتدابير الجديدة التي إتخذتها الجزائر لتحسين بيئة الإستثمار خاصة فيما يتعلق بالخصخصة وإنشاء وممارسة الأعمال التجارية، أما الإنخفاض المسجل بعد سنة 2009 فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني إلى جانب آثار بعض التشريعات التي مست الإستثمار الأجنبي المباشر كحق الشفاعة 51/49 التي تعتبر أكبر عائق في نظر المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى ذلك فإن إستمرار إنخفاض أسعار المحروقات منذ منتصف سنة 2014 جعل الجزائر تسجل عجزا قدره 585 مليون دولار في سنة 2015 لتراجع تدفقات الإستثمار نحو أكبر مستقطب للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وهو قطاع المحروقات، ليتحسن بعدها لكنه يبقى متذبذبا يتأثر بدرجة كبيرة بواقع أسعار البترول في الأسواق الدولية بغض النظر عن واقع باقي المتغيرات،

وعلى العموم فإن حجم الإستثمارات المتدفقة إلى الجزائر ضيئلة جدا إذا ما قورنت بغيرها من الدول وهذا يرجع أساسا إلى: (جوامع ، 2015/2014، صفحة 394)

- إنتشار الفساد ضمن الأجهزة المكلفة بترقية وتوجيه الإستثمار.
- وجود أسواق موازية تمنح للعميل المحلي خيارات أخرى وبتكاليف أقل.

أما فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة داخل الجزائر فقد شهد مخزون الإستثمار تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى خلال هذه الفترة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

(الوحدة: مليون دولار):

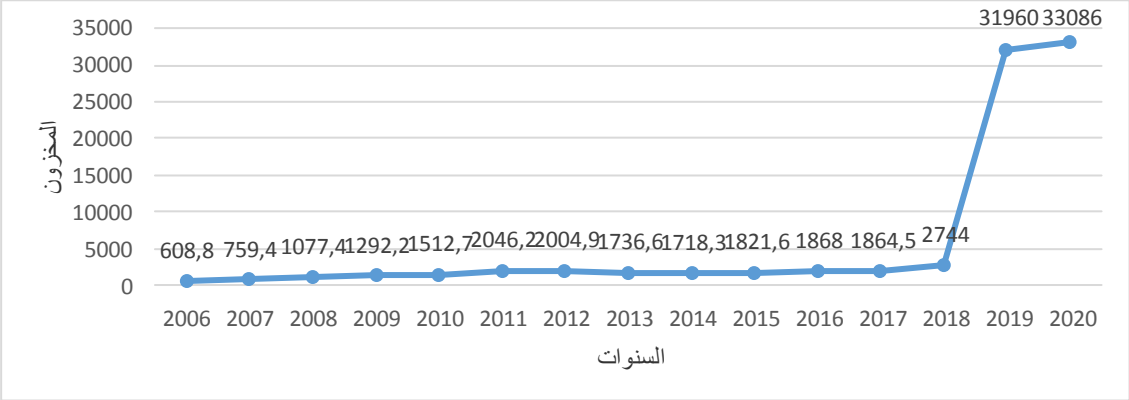

المصدر: إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

- ملحق تقرير مناخ الإستثمار العربي لسنة 2019، على الموقع: www.dhaman.net ، تاريخ الإطلاع: 25/06/202، التوقيت: 13:14.
- وتقرير مناخ الإستثمار العربي لسنة 2021. على الموقع www.dhaman.net ، تاريخ الإطلاع: 08/10/2021، التوقيت: 15:17.

نلاحظ من خلال الشكل أن مخزون الإستثمار الأجنبي في الجزائر يعرف تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2006-2020، حيث سجل سنة 2006 ما قيمته 608.8 مليون دولار ليصل سنة 2020 إلى ما قيمته 33086 مليون دولار ، وهذا راجع إلى إستقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتحسن البيئة

الإستثمارية نتيجة إصدار تشريعات تتضمن جملة من التحفيزات والضمانات تمنح للمستثمر الأجنبي، مع بعث عدة وكالات إستشارية خاصة بتنظيم وترقية الإستثمار ، بالإضافة إلى الأثار الإيجابية الناتجة عن الشروع في تنفيذ المشاريع والبرامج المسطرة ضمن المخطط الخماسي الأول (2005-2009) والثاني (2010-2014)، ولقد كانت حصيلة مشاريع الإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر:

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة بمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2018-2003	439	75400	116911	356
2018	18	9259	10349	17
2019	24	2316	4988	17
2020	6	77	251	6

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2021. مرجع سبق ذكره.

وملحق إحصائي حول مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات لسنة 2018-2019، على الموقع www.dhaman.net ، تاريخ الإطلاع: 22/10/2021، التوقيت: 11:40.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر خلال الفترة 2003- 2018 قد إستطاعت جذب 356 شركة أجنبية و439 مشروعا بتكلفة قدرها 75400 مليون دولار مما ساهم في خلق 116911 منصب شغل جديد في الجزائر إلا أنها لا تزال ضئيلة إذا ما قورنت بحجم التحفيزات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي خلال هذه الفترة، كما أنها أخذت تتناقص في السنوات الثلاثة الأخيرة خاصة سنة 2020 الذي عرفت فيه الجزائر صدمة مزدوجة تمثلت في إنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة وجائحة كورونا المستجدة من جهة أخرى، إلا أن هذا لا يفسر حقيقة هذه الوضعية لأن هذه الاستفادة الضئيلة للإقتصاد الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر ترجع لتراكم عدة عوامل للعديد من السنوات لعل أبرزها تقييد النشاط الإقتصادي وسيطرة الحكومة الجزائرية على أهم القطاعات الإستراتيجية في مقدمتها قطاع المحروقات الأمر الذي شجع على تنامي ممارسة الفساد بأشكاله المختلفة وما يخلفه من ضرر الأمر الذي أدى إلى تشويه بيئة الإستثمار الجزائري والحد من فعالية سياساتها الإستثمارية.

VI- جهود الجزائر في إطار مكافحة الفساد وآليات تعزيزها:

كانت الجزائر من بين الدول السباقة للإنخراط في المساعي الدولية لمكافحة الفساد وهذا ما يبدو جاليا من خلال مختلف الأطر القانونية والمؤسساتية التي إعتمدتها الجزائر، إلا أن التطبيق العملي لا يرتقي لحجم الجهود المبذولة نتيجة إصطدامها بجملة من العراقيل التي حالت دون تحقيق نتائج مرضية خاصة على مستوى مؤشرات الفساد، وعليه لابد أن تترافق هذه الجهود بجملة من التدابير التي من شأنها ضمان عملها بكفاءة وفعالية.

VI- 1- جهود الجزائر في إطار مكافحة الفساد: تتمثل أبرز جهود مكافحة الفساد التي اعتمدتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة تماشيا مع توصيات المنظمات الدولية والإقليمية فيما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): آليات مكافحة الفساد المطبقة في الجزائر:

الإتفاقيات الدولية	النصوص التشريعية	النصوص التطبيقية	هيئات مكافحة الفساد
-**اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** تمت المصادقة عليها في 05 فيفري 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003. - **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:** تمت المصادقة عليها في 19 أفريل 2004، ودخلت حيز التنفيذ في 19 أفريل 2004. -**إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد:** تمت المصادقة عليها بتاريخ 10 أفريل 2006، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 05 أوت 2006. -**الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد:** تمت المصادقة عليها في 08 سبتمبر 2014.	-**الأمر رقم 66-155** المؤرخ في 10 جويلية 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية. -**الأمر رقم 66-156** المؤرخ في 11 جويلية 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات. -**الأمر 03-11** المتعلق بالنقد والقرض. -**الأمر 03-01** المتعلق بحركة رؤوس الأموال. -**الأمر 05-06** المتعلق بمحاربة التهريب. -**القانون 04-14** المتعلق بتجريم تبييض الأموال. -**القانون 05-01** المؤرخ في 09 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. -**القانون 06-01** المؤرخ في 08 مارس 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته. -**الأمر رقم 07-01** يتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف.	-**مرسوم رئاسي رقم 06-414** المؤرخ والمصادق عليه في 22 نوفمبر 2006 والذي يحدد نموذج التصريح بالممتلكات. - **مرسوم رئاسي رقم 06-415** المؤرخ والمصادق عليه في 22 نوفمبر 2006 والذي يحدد كيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 06 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. -**مرسوم رئاسي رقم 11-426** المؤرخ في 14 ديسمبر 2011 بعد المصادقة عليه في 08 ديسمبر 2011 والذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره.	-**الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:** أنشأت بموجب القانون 06-01 تطبيقا لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مهامها وقائية تتم عن طريق جمع المعلومات، إجراء التحاليل والدراسات، تتلقى التصريح بالممتلكات، تهتم بالتحسيس والتكوين واقتراح الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة الفساد. -**الديوان المركزي لقمع الفساد:** مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية لدى وزير العدل، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، أنشأت بموجب الأمر 10-05 المتمم للقانون 06-01، يتمثل دوره في البحث والتحري والتحقيق ومعاينة الجرائم المتعلقة بالفساد. -**مجلس المحاسبة:** هيئة عليا للرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية أنشأت بموجب دستور 1976 وتأسست عام 1980، خضع الأمر رقم 95-02 المحدد لكيفية سيرها ومهامها إلى تعديل بموجب الأمر 10-02 بغرض تمكينها من الإنخراط في مكافحة الفساد عن طريق المراقبة لإرساء قواعد تسيير نزيهة وشفافة. -**المفتشية العامة للمالية:** هيئة رقابة أنشأت عام 1980 بموجب المرسوم الرئاسي تم تعديله بموجب المرسوم 92-78 والمرسوم 08-272، وتقوم بمراقبة التسيير المالي والمحاسبي للدولة والجماعات المحلية الإقليمية والهيئات والمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري.

المصدر: إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

- علي معزوز، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، على الموقع الإلكتروني: www.ocrc.gov.dz ، تاريخ الإطلاع: 2021/07/01، التوقيت: 12:07.
- منشورات الديوان المركزي لقمع الفساد، قسم: النصوص القانونية، على الموقع الإلكتروني: www.ocrc.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2021/07/01، التوقيت: 14:08.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لم توفر جهدا في سبيل مكافحة الفساد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، حيث تم تشريع ترسانة من القوانين والمراسيم الوطنية وبعث هيئات خاصة بالكشف عن الفساد والوقاية منه، حيث تم بعثها ضمن مجموعة من آليات الوقاية والمساءلة والإصلاح والشفافية مما

جعلها ترتكز على أسس قوية متكاملة وشاملة، مما أهلها للتمتع بقدر كبير من الرشادة والفعالية تتطابق في آلياتها ومحاورها مع المقاييس الدولية والإقليمية لمحاربة الفساد، إلا أن تقييم التطبيق العملي للإستراتيجية الوطنية لمكافحة

الفساد قد خالف كل التوقعات، حيث جاءت حصيلته هزيلة وضعيفة الجدوى غير قادرة على التصدي للمد المتزايد لآفة الفساد في الجزائر، بل العكس من ذلك إستفحل وتطورت بؤره (قادة، 2019، صفحة 04، 05).

VI- 2- أسباب عدم فعالية آليات مكافحة الفساد في الجزائر وسبل تعزيزها:

VI- 2-1- أسباب عدم فعالية جهود مكافحة الفساد في الجزائر: بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر ضد الفساد إلا أنها تصطدم بجملة من الأسباب التي تعرقل تجسيدها على أرض الواقع بما يضمن للهيئات المسؤولة عن ذلك العمل بكفاءة وفعالية، وتشمل مايلي: (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 16، 17)

- عدم التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد ونقص الردع، كتأخر إنطلاق الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بأداء مهامها إلى غاية 2011 بالرغم من صدور المرسوم تشكيلها في 2006.
- إقصاء القطاع الخاص واستمرار تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد نفقاتها.
- صعوبة مراقبة ومحاسبة المؤسسات العمومية وتتبعها نتيجة التكتم بحجة أسرار المهنة.
- غياب الحماية القانونية للأشخاص أو للمؤسسات التي تبلغ عن حالات الفساد.
- عدم إستقلالية القضاء والهيئات الرقابية وتعرضها للضغوط المستمرة من طرف ذوي النفوذ.
- تهميش المجتمع المدني والهيئات المستقلة وعدم إشراكها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
- ضعف الرقابة التشريعية كعدم إجبار البرلمان الحكومة بتقديم دوري لقانون ضبط الميزانية.
- المخططات التنموية التي رصدت لها الجزائر مبالغ كبيرة نتيجة البحبوحة المالية التي عرفتها نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وقد خلفت مشاريعها منافسة حادة ما بين الشركات الوطنية والأجنبية مما مهد الطريق نحو اللجوء إلى دفع رشاوي للظفر بها.
- تقييد حرية الصحافة والإعلام خاصة المرئية منها القريبة أكثر إلى الشعب.

ومن أهم الأسباب غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد وهذا ما يبدو من خلال طابع المناورة السياسية التي باتت أحكام قانون مكافحة الفساد محلا لها، كما ذهب البعض للقول إن التشريعات الوطنية في هذا الإطار مجرد انصياعا لتوصيات الهيئات الدولية. (قادة، 2019، صفحة 05)

VI- 2-2- الحلول المقترحة لتفعيل آليات مكافحة الفساد في الجزائر: بالرغم من كثرة التشريعات والهيئات الوطنية التي أوجدتها الجزائر للحد من الفساد إلا أنها في الواقع غير مفعلة ومهمشة في غالب الأحيان، وعليه فإن تفعيلها يتطلب الإجراءات التالية:

- تصحيح أوضاع الموظفين والعاملين، وسد حاجاتهم الأساسية وحمايتهم من الفقر.
- تنظيم العمل بحيث لا يستطيع أن يسيطر فرد واحد على كل مراحل المعاملة.
- الإبلاغ عن الفاسدين، مع ضمان عدم كشف أسماء المبلغين.
- إدخال مقررات دراسية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات.
- التشهير بالفاسدين والمفسدين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- تحديد ثروة المسؤول والمقربين منه عند الدخول في المنصب وعند الخروج منه. (يونس المصري، 2012، الصفحات 22-24)

- إصدار تشريعات محاربة الفساد ووضعها موضع التنفيذ من خلال إعطاء إستقلالية أكبر للقضاء.
- تحديث التشريعات والنظم وإنشاء قواعد بيانات وأنظمة معلومات في المحاكم.
- تعزيز الدعم الشعبي للحكم بما يضمن الاستقرار والانتقال السلمي للسلطة.
- تفادي المنازعات الداخلية من خلال تحقيق العدل والمساواة بين شرائح الشعب المختلفة.
- إرساء الإدارة الرشيدة والحوكمة من أجل تحقيق العدالة والمرونة في بيئة أداء الأعمال.
- تطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة والعامة والأفراد.
- إنشاء قواعد للبيانات والمعلومات وفقا للمعايير الدولية. (جوامع ، 2015/2014، الصفحات 404-406)

VII- خاتمة: بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل كبح جماح الفساد وبالرغم من الإنتعاش الطفيف في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لازالت تعاني من تفشي الفساد بمعدلات متزايدة مما جعلها تقبع في مراتب متأخرة في مختلف المؤشرات الدولية الأمر الذي جعلها غير قادرة على خلق الظروف المناسبة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية اللازمة والملاءمة الكفيلة بتحقيق سياستها التنموية الشاملة.

VII-1- النتائج :

- ✓ الفساد أفة سلبية تعاني منها مختلف دول العالم ومنها الجزائر التي تعرف مستويات مرتفعة منه.
- ✓ الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل خارجي هام للبرامج التنموية للدول خاصة النامية منها والتي تعد الجزائر جزءا منها إلا أن نصيب هذه الأخيرة لايزال ضئيلا لا يرتقي للجهود المبذولة.
- ✓ أثبتت العديد من الدراسات أن الفساد عامل معيق لجذب الإستثمار الأجنبي نتيجة المخاطر والتكاليف الإضافية التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي مما يحيل دون تحقيق الأهداف التي كانت يسعى لها من خلال نقل نشاطه خارج حدود دولته.
- ✓ حتى يقدم المستثمر الأجنبي على نقل إستثماراته لدولة ما لابد أن تتوفر على بيئة قانونية وسياسية واقتصادية مستقرة وواضحة، وأن يكون أداءها العام ضمن المؤشرات الدولية إيجابيا ومتقدما.
- ✓ لا تزال آليات مكافحة الفساد المنتهجة في الجزائر غير كافية نظرا لعدم قدرتها على الحد من مد الفساد بل العكس من ذلك فقد توسع وإستشرى في كافة جوانب الحياة.
- ✓ إستطاعت جهود مكافحة الفساد التي بذلتها الجزائر من تحسين بعض المؤشرات الدولية الأمر الذي ساهم في زيادة نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي وقد تركزت في المشاريع الخاصة بالمخططات التنموية الأمر الذي ساهم في زيادة مظاهر الفساد خاصة في منح الصفقات العمومية وبالتالي خلق عقبة جديدة في طريق مكافحة الجزائر للفساد.
- ✓ لا تزال مسيرة الجزائر متواصلة من أجل إيجاد الإطار المناسب لتفعيل أليات مكافحة الفساد الموضوعة فيها ولتعزيز آلياتها الموضوعة لابد عليها من إرساء العدالة والديمقراطية والشفافية والمساءلة في كافة المعاملات والتعاملات، بالإضافة إلى إشراك هيئات وأفراد المجتمع المدني وتوسيع صلاحياتها بما يضمن لها الحق في إقامة الدعاوي على المتورطين في الفساد ومتابعتهم قضائيا.

VII-2- التوصيات :

- ✓ يجب على الجزائر تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
- ✓ العدالة والمساواة في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع بما يزيد من درجة ولائهم ووطنيتهم.
- ✓ الفصل ما بين السلطات ومنح المزيد من الإستقلالية للسلطة االقضائية.

- ✓ إستخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة لإرساء الإدارة الإلكترونية والتعامل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.
- ✓ إرساء معالم الحوكمة الرشيدة فيما يتعلق بالإدارة ونشر المعلومات والبيانات.
- ✓ دعم الخصخصة وتقليص دور القطاع العام وتعديل القوانين الطاردة للإستثمار كقاعدة 49-51.
- ✓ وضع قوانين صارمة وعقوبات متشددة لمرتكبي الفساد.

VIII- قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1. التنيه سمية، (2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، (ط1)، دار الساقي، بيروت.
2. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، (2014)، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، (ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
3. الشمري مايح شبيب، وكريم حمزة حسن، (2015)، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، (ط1)، دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد.
4. المصري رفيق يونس، (2012)، الفساد لماذا لا نحاربه؟، (ط1)، دار المكتبي، سوريا.
5. بن عبد الله البسام بسام، (2016)، *الحوكمة في القطاع العام*، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
6. شلغوم عميروش محمد، (2012)، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
7. عبد العزيز عبد الله عبد محمد، (2005)، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، (ط1)، دار النفائس، عمان.
8. فهمي محمود صلاح الدين، (2006)، *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والاقتصادية*، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
9. محمد خالد جميل، (2014)، *أسياسات الإقتصاد الدولي*، (ط1)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
10. معابرة محمود محمد، (2011)، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، (ط1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
11. كافي مصطفى يوسف، (2016)، الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، (ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الأطروحات:

1. بامحمد نفيسة، (2016)، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI (مذكرة ماجستير)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران.
2. جوامع لبيبة، (2015)، أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية (أطروحة دكتوراه)، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3. هلال حسين التميمي سعدية، (2015)، تحليل مؤشرات البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (أطروحة دكتوراه)، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

المقالات:

1. بوستة جمال، (2020)، الفساد وتأثيره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، العدد: 02، الصفحات 1209-1222.
2. بوطورة فضيلة، وسمايلي نوفل، (2019)، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد: 02، الصفحات 1-19.
3. قادة شهيدة، (2019)، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد: 01، الصفحات 01-09.
4. قويدري كمال، وبلغيث أمينة، (2021)، محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، العدد:01، الصفحات 534-548.

المداخلات:

1. لعفيفي الدراجي وبن الشيخ توفيق، (2018)، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد –تجربة تستحق التقدير-، *الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة*.

التقارير ومواقع الأنترنيت:

1. منظمة الشفافية الدولية. (2020). *تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد في العالم لسنة 2020*. برلين، على الموقع: www.transparency.org ، تاريخ الإطلاع: 06/02/2021.
2. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، (2019)، ملحق *تقرير مناخ الإستثمار العربي لسنة 2019*. على الموقع: www.dhaman.net تاريخ الإطلاع: 25/06/2020.
3. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، (2021)، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2021، على الموقع www.dhaman.net ، تاريخ الإطلاع: 08/10/2021.
4. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، (2018-2019)، ملحق إحصائي حول مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، على الموقع www.dhaman.net ، تاريخ الإطلاع: 22/10/2021.
5. البنك الدولي، (2021)، *معطيات البنك الدولي لمؤشر الحوكمة لسنة2021*، على الموقع: www.worldbank.org ، تاريخ الاطلاع: 21/10/2021.
6. الديوان المركزي لقمع الفساد، (بدون سنة)، قسم *النصوص القانونية*. على الموقع: www.ocrc.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 01/07/2021.
7. علي معزوز، (بدون سنة)، تطور *التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته*، على الموقع: www.ocrc.gov.dz ، تاريخ الإطلاع: 01/07/2021.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Terry Miller و other، (2020). Index of Economic Freedom 2020. Washington : The Heritage Foundaction.

2. World Economic Forum .(2019) .The Global Competitiveness Report 2019 .Geneva: World Economic Forum.
3. Y.Fahad Aysar and Ahmed Mazen, (2016), The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment (FDI) in Post-Conflict Countries : A Panel Causality Test, Journal of Advanced Social Research, Vol .06, N.03, pages 01-12.